

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 517700 Cables: OAU, ADDIS ABABA

المجلس التنفيذي
الدورة العادية السادسة
أبوجا، نيجيريا، 24 - 28 يناير 2005

-
الأصل: إنجليزي

EX.CL/152 (VI)

التقرير المرحلي عن مفاوضات
اتفاقيات الشراكة الاقتصادية

-

التقرير المرحلي عن مفاوضات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية

- 1 اختتمت المفاوضات من أجل إبرام اتفاقية جديدة في إطار اتفاقيات لومي في شهر فبراير 2000 وأفضت إلى اتفاقية كوتونو للشراكة التي تحكم حالياً العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي. وتستند هذه الاتفاقية إلى مكاسب لومي مع إدراج جوانب جديدة للتعاون تقتضي قيام المجتمع المدني بدور أكبر وتؤكد على مكافحة الفقر وتضع إطاراً جديداً للتعاون الاقتصادي والتجاري. وتهدف هذه الاتفاقية في الواقع إلى تحقيق أربعة أهداف أساسية هي (1) تعزيز التكامل المنسجم والتدريجي لاقتصاديات هذه الدول ضمن الاقتصاد العالمي، (2) مضاعفة الإنتاج وقدرات التبادل، (3) العمل على إيجاد حيوية تجارية جديدة وتشجيع الاستثمار، (4) وضمان الانسجام مع أحكام منظمة التجارة العالمية. وسيبقى النظام التجاري القائم على اتفاقيات لومي ساري المفعول في فترة تحضيرية (من سنة 2000 إلى سنة 2007) ثم ستدرج آليات جديدة منسجمة مع منظمة التجارة العالمية تدخل حيز التنفيذ في 1 يناير 2008. وخلال هذه الفترة، ستعكف الدول الأعضاء على تحديد الآليات الكفيلة بتعزيز مصالحها التجارية والتنموية مع مراعاة مستوى تنميتها والحفاظ على عمليات تكاملها وتدعيمها على المستوى الإقليمي والإقليمي الفرعي.
- 2 كما تتضمن اتفاقية كوتونو للشراكة جدولاً للمفاوضات يتمثل في التالي :
(1) إجراء مفاوضات رسمية حول اتفاقيات الشراكة الاقتصادية قصد الحد المتبادل من الحواجز التعريفية التي ستبدأ في سبتمبر 2002 وتستمر حتى ديسمبر 2007 ثم سيتم وضع نظام تجاري جديد يبدأ تطبيقه في يناير 2008،
(2) في سنة 2004، وستسعى مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي التي فضلت البقاء خارج اتفاقيات الشراكة الاقتصادية، إلى إيجاد أنظمة جديدة للقيام بالتبادلات التجارية مع الاتحاد الأوروبي، (3) في 2006، سيتم الشروع في استعادة عرض رسمي وشامل للاتفاقيات، (4) وابتداءً من 1 يناير 2008، ستدخل اتفاقيات الشراكة حيز التنفيذ.
- 3 تمت هيكلة المفاوضات حول اتفاقيات الشراكة الاقتصادية في مرحلتين، أي على مستوى مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي والأقاليم. وقد انتهت مفاوضات المرحلة الأولى على مستوى مجموع هذه الدول التي بدأت في 27 سبتمبر 2002، في 12 أكتوبر 2003 دون التوصل إلى اتفاق رسمي بين هذه الدول والاتحاد الأوروبي حول المسائل ذات الاهتمام المشترك بالنسبة لهذه الدول. أما المفاوضات بشأن المرحلة الثانية

لاتفاقيات الشراكة الاقتصادية على المستوى الإقليمي ، فقد انطلقت في بداية شهر أكتوبر 2003. وحتى الآن ، تجمعت 48 دولة أفريقية ومنها جنوب أفريقيا بصفتها مراقب) في أربعة أقاليم/مجموعات جغرافية من أجل التفاوض على اتفاقيات الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي. ويتعلق الأمر بالأقاليم الأربعة التالية: وسط أفريقيا (المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا) ، غرب أفريقيا (المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وموريتانيا)، شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي التي سبق وأن بدأت كلها في مفاوضات حول اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. وفي نهاية 2004 ، لم يبد أي بلد رغبته في البقاء خارج هذه الاتفاقيات. غير أن الاتحاد الأوروبي أكد استعدادة للشروع في عملية تقييم في تاريخ لاحق، بناءً على طلب أية دولة من هذه الدول.

-4

هناك عدد من المواضيع ذات الانشغال الكبير بالنسبة لأفريقيا فيما يخص المفاوضات على اتفاقيات الشراكة الاقتصادية بين المراكز الاقتصادية الإقليمية/مجموعات التفاوض والاتحاد الأوروبي وتتمثل فيما يلي:

(1) يجب استعمال الاتفاقيات التي تشكل حالياً موضوع المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي كأداة فعالة من أجل تعزيز تنمية سريعة ومستدامة ومكافحة الفقر وضمن اندماج منسجم وتدرجي لأفريقيا في الاقتصاد العالمي كما نصت عليه اتفاقيات كوتونو للشراكة مما يقتضي استخلاص الدروس اللازمة من التجربة المكتسبة في مجال التعاون التجاري والاقتصادي في إطار اتفاقيات لومي وإيلاء الاهتمام اللازم في اتفاقيات الشراكة لتعزيز القدرات وإزالة العراقيل التي تعوق الإنتاج والتمويل والتجارة حتى يتسنى للدول الأفريقية الاستفادة إلى أقصى حد من الأفضليات التجارية لاتفاقية لومي.

(2) يجب أن تراعي اتفاقيات الشراكة الاقتصادية طموحات وتصور قادة قارتنا أفريقيا قوية وموحدة ومتكاملة، كما ينص عليه القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي. وفي هذا الصدد ، يجب أن تعزز الاتفاقيات مسار التكامل القاري في أفريقيا وتساهم في تعميق المسار عن طريق تعزيز المراكز الاقتصادية الإقليمية التي تعد العمود الفقري لهيكل الاتحاد الأفريقي. وإن التفاوت الجلي بين الترتيبات الجغرافية لاتفاقيات الشراكة في أفريقيا وبين مبادرات التكامل الإقليمي الواردة في إطار معاهدة أبوجا المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية والقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي كفيلة بإلحاق ضرر بالتكامل القاري بدلا من المساهمة في تعزيزه. ويشكل هذا الوضع مصدر قلق بالنسبة للطرف الأوروبي الذي يعترف بأن مسألة تركيبة الاتفاقيات السارية المفعول ستطرح مشكلة في وقت لاحق.

(3) في المفاوضات على اتفاقيات الشراكة الاقتصادية المنسجمة مع منظمة التجارة العالمية، يتعين إيلاء العناية اللازمة للفرق الكبير بين مستوي التنمية في الاتحاد الأوروبي وأفريقيا وكذلك أوجه الاختلال التي تعاني منها الدول النامية داخل النظام التجاري المتعدد الجوانب الحالي.

- 5- تشكل قضية الموارد جوهر انشغال أفريقيا بالنسبة لاتفاقيات الشراكة الاقتصادية المركزة على التنمية إذ تقتضي توفير موارد تفوق مستوي موارد الصندوق الأوروبي للتنمية الذي تنص عليه اتفاقية كوتونو للشراكة. غير أنه ينبغي أن تكون هناك موارد لتغطية نفقات التكيف الاقتصادي المباشرة والنفقات غير المباشرة الأخرى المرتبطة بعملية التفاوض على الاتفاقيات والمصادقة عليها وتعميق عملية التكامل الإقليمي في أفريقيا وإزالة العراقيل التي تعوق الإنتاج والتمويل والتبادلات وتنوع الاقتصاديات الأفريقية وتوطيد قدراتها على المنافسة قصد تحسين وصولها إلى سوق الاتحاد الأوروبي.
- 6- تنص المادة 3-37 لاتفاقية كوتونو على أن "المرحلة التحضيرية تسمح كذلك بتعزيز القدرات في القطاعين العام والخاص لمجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي لا سيما من خلال تبني إجراءات تهدف إلى مضاعفة التنافسية وتعزيز المنظمات الإقليمية ودعم مبادرات التكامل التجاري الإقليمي؛ وعند الضرورة، تقديم الدعم لتكييف وإصلاح الميزانية وتحسين وتنمية البنية التحتية وتعزيز الاستثمار". ومع أنه لم يبق إلا ثلاث سنوات تقريبا لإنهاء المرحلة التحضيرية (ديسمبر 2007)، فإن أحكام هذه المادة لم تطبق بشكل فعلى أو حقيقي إذ يعتبر الاتحاد الأوروبي أن الأفريقيين ومجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي الأخرى لا تتوفر لها القدرة اللازمة لامتصاص الموارد فيما تري البلدان الأخيرة أن الاستعمال الضعيف لموارد الصندوق الأوروبي للتنمية سببه الإجراءات البالغة التعقيد والباهظة التكاليف التي وضعها الاتحاد الأوروبي للاستفادة من الموارد.
- 7- وخلال الاجتماع التنسيقي بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والمراكز الاقتصادية الإقليمية والمجموعات التفاوضية الخاص بالتفاوض على اتفاقيات الشراكة الاقتصادية المنعقد بأديس أبابا في 15 و16 سبتمبر 2004، ذكر المشاركون بأن أفريقيا في حاجة إلى موارد إضافية لمضاعفة قدراتها الإنتاجية والتمويلية وطلبت تسهيل إجراءات الحصول على موارد الصندوق الأوروبي للتنمية. كما اقترحوا اعتماد شكل نموذجي لاتفاقيات الإعانات حتى يتسنى للمجموعات الاقتصادية الإقليمية الحصول على الأموال واستعمال موارد الصندوق الأوروبي للتنمية لدعم برنامج الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا وتنفيذه.

- 8- إن التفاوض على اتفاقيات الشراكة مع شريك متطور جدا ومندمج كالاتحاد الأوروبي يعد تحديا كبيرا بالنسبة للقارة والبلدان الأفريقية الصغيرة والضعيفة نسبيا. وتتمثل القوة الأساسية لأفريقيا بل ولمجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي خلال التفاوض على الاتفاقيات في وحدة وتضامن أعضائها. وفي هذا الصدد، جدد مؤتمر وزراء التجارة للاتحاد الأفريقي في دورته الأولى المنعقدة بموريشيوس في يونيو 2003 أهمية وحدة وتضامن هذه الدول في مسار الاتفاقيات. وأعرب عن قلقه الشديد لنقص النتائج الملموسة للمفاوضات على الاتفاقيات للمرحلة الأولى. ونظرا لغياب اتفاق رسمي قابل للتنفيذ عند انتهاء المرحلة الأولى من المفاوضات المتعلقة بالمسائل الأفقية ذات الاهتمام المشترك بالنسبة لجميع الأقاليم ولمجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي والذي يحدد مجال عمل ومحتوي الاتفاقيات، تجلت ضرورة وضع آلية أو إطار مؤسسي يسمح للمجموعات الاقتصادية الإقليمية/المجموعات التفاوضية الأفريقية بإبداء موقف منسق من المواضيع ذات الاهتمام المشترك. ويتمثل الدور التنسيقي للاتحاد الأفريقي في تحقيق وحدة وتضامن أفريقيا في مسار الاتفاقيات وضمان تطابق المسار مع أهداف التكامل القاري لأفريقيا.
- 9- إن الاتحاد الأفريقي الذي لا يعد طرفا في اتفاقية كوتونو للشراكة لم يشترك مباشرة في المفاوضات على اتفاقيات الشراكة الاقتصادية ولا يعتبر مستفيدا هاما من البرمجة الإقليمية للصندوق الأوروبي للتنمية. غير أنه نظرا للدور الرئيسي المنوط بالاتحاد في مواءمة وتنسيق الأقاليم/المجموعات الأفريقية في مسار الاتفاقيات وفي تحقيق الأهداف المحددة، من المتوقع أن يمنح قدرا أكبر من موارد الصندوق. وخلال الاجتماع التنسيقي الأخير بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/مجموعات التفاوض، تمت التوصية بقيام المفوضية بالتعاون الوثيق مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية بإعداد عرائض توجه للاتحاد الأوروبي لتمويل مشاريع التكامل القاري. كما تم الاتفاق على ضرورة استخدام موارد الصندوق لتدعيم برنامج الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا للاتحاد الأفريقي.
- 10- وتتمثل النقطة الأكثر أهمية في أن الاتفاقيات التي يتم التفاوض عليها حاليا مع الاتحاد الأوروبي يجب أن تستعمل كأداة فعالة لتعزيز تنمية سريعة ومستدامة بغية مكافحة الفقر وتحقيق التكامل المنسجم والتدريجي لأفريقيا في الاقتصاد العالمي كما تنص عليه اتفاقية كوتونو للشراكة.
- 11- لعل المجلس التنفيذي يرغب في دراسة مسألة التركيبة الجغرافية على وجه الخصوص وإصدار توجيهات حول الطريقة التي تكفل انسجام مسار التكامل للاتحاد الأفريقي ومسار اتفاقيات الشراكة. ولعل المجلس يري ضرورة اتخاذ مفوضية الاتحاد الأفريقي الإجراءات اللازمة للاستفادة من موارد الصندوق.

-

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository

<http://archives.au.int>

Organs

Council of Ministers & Executive Council Collection

2005

Progress report on negotiations of the Economic Partnership Agreements (EPAS)

African Union

African Union

<http://archives.au.int/handle/123456789/4418>

Downloaded from African Union Common Repository